المحور الثاني	المحاضرة الرابعة: دراسة التوازنات المالية باستخدام النسب المالية	أهداف الدرس
التحليل المالي للقوائم المالية: (الميزانية المالية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)	●تعريف النسب المالية؛ ●أهداف التحليل باستخدام النسب المالية؛ ●محددات استخدام النسب المالية في التحليل المالي؛ ● التقييم باستخدام النسب المالية.	يهدف هذا الدرس إلى **تمكين الطالب من:** ● فهم مفهوم التوازنات المالية قصيرة وطويلة الأجل داخل المؤسسة. ● تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على النسب المالية المناسبة. ● الربط بين القوائم المالية المختلفة واستخراج المؤشرات الدالة على التوازن المالي. ● تفسير نتائج النسب المالية وتوظيفها في تقييم الأداء المالي. ● المقارنة بين الفترات المالية المختلفة لاكتشاف تطور التوازنات المالية. ● دعم القدرة على اتخاذ قرارات مالية مبنية على التحليل الكمي.

المكتسبات القبلية:

يفترض اكتساب المعارف التالية:

- معرفة أساسية بمفاهيم المحاسبة المالية.
- القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية الرئيسية.
- الإلمام بمكونات الميزانية وحساب النتائج.
- معرفة أولية بمفهوم التحليل المالي وأهميته.
- إتقان العمليات الحسابية الأساسية والنسب المئوية.

تمهيد:

يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من الأدوات الأساسية في التحليل المالي، لما له من دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. يتضح من خلال استخدام مجموعة من النسبة المصنفة حسب عدة معايير، والتي تستخدم كأدوات تساعد على تحليل قدرة المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف منها الأرباح، ومدى كفاءتها في إدارة سيولتها، إضافة إلى تقييم فعالية استخدام الأصول والخصوم.

1. تعريف النسب المالية:

تعرف النسبة المالية بأنها علاقة رياضية تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، سواء كانت هذه البنود واردة ضمن قائمة مالية واحدة أو موزعة على أكثر من قائمة. ويقوم التحليل بالنسب المالية على استخراج هذه العلاقات من خلال مقارنة عناصر القوائم المالية ببعضها البعض، بهدف الوصول إلى مؤشرات رقمية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة زمنية معينة.

2. أهمية التحليل بالنسبة المالية:

تنبع أهمية التحليل باستخدام النسب المالية من كونه أداة فعالة لتحويل البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، إلى مؤشرات كمية واضحة تساعد على فهم الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. فهذا الأسلوب يساهم في تقييم الأداء المالي من حيث الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية، كما يساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف المالية، ودعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية والتمويلية. إضافة إلى ذلك، يمكن التحليل بالنسب المالية من إجراء المقارنات الزمنية بين فترات مختلفة، أو المقارنات المعيارية مع مؤسسات أخرى داخل نفس القطاع، مما يعزز دقة التحليل ويساعد على التنبؤ بالاتجاهات المالية المستقبلية.

عموما يعد أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما، نظرا لسهولة تطبيقه ومرونته في التفسير فضلا عن قدرته على تحويل حجم كبير من البيانات المالية إلى معلومات مختصرة وواضحة في شكل نسب مئوية أو مؤشرات رقمية قابلة للمقارنة والتحليل.

3. أهداف التحليل باستخدام النسب المالية:

يهدف التحليل باستخدام النسب المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أهمها:

- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.
- قياس مستوى الربحية وكفاءة تحقيق العوائد.
- تحليل كفاءة استخدام الأصول وإدارة الموارد المتاحة.
- تحديد درجة المخاطر المالية المرتبطة بالهيكل التمويلي للمؤسسة.
- دعم متخذي القرار بالمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرارات رشيدة.
- تمكين المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط له أو المعياري.
- المساعدة في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.

4. محددات استخدام النسب المالية في التحليل المالي:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها التحليل باستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إلا أن هذا الأسلوب قد يتأثر ببعض العوامل التي تؤثر على دقة النتائج وموضوعية تفسيرها. لذلك، يتعين على المحلل المالي إدراك هذه المحددات وأخذها بعين الاعتبار عند استخدام النسب المالية، حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر واقعية وموثوقية، من بين تلك العوامل يذكر:

- **اختلاف السياسات المحاسبية:** يؤدي اختلاف الأساليب والسياسات المحاسبية بين المؤسسات (مثل طرق الإهتلاك وتقييم المخزون) إلى صعوبة المقارنة بين النسب المالية، مما قد يؤثر على دقة نتائج التحليل.
- **تأثير التضخم والتغيرات الاقتصادية:** تعتمد النسب المالية على بيانات تاريخية، وبالتالي فإنها قد لا تعكس القيم الحقيقية في ظل التضخم أو التغيرات الاقتصادية، مما يقلل من قدرتها على التعبير الدقيق عن الوضع المالي الحالي.
- **طبيعة نشاط المؤسسة:** تختلف النسب المالية باختلاف طبيعة النشاط والقطاع الاقتصادي، لذلك لا يمكن تعميم نفس المعايير أو النسب على جميع المؤسسات دون مراعاة خصوصية كل قطاع.

- **الاعتماد على البيانات المحاسبية فقط:** يقتصر التحليل بالنسب المالية على المعلومات الكمية الواردة في القوائم المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار العوامل غير المالية مثل جودة الإدارة أو الوضع التنافسي للمؤسسة.
- **إمكانية التلاعب في القوائم المالية:** في حال وجود تلاعب أو عدم دقة في إعداد القوائم المالية، فإن النسب المستخرجة ستكون مضللة مما يؤثر سلبا على نتائج التحليل.
- **غياب المعايير المرجعية الدقيقة:** في بعض الحالات، لا تتوفر معايير قياسية واضحة للمقارنة، مما يجعل تفسير النسب المالية صعبا أو غير دقيق.
- **الاستخدام المنفرد للنسب المالية:** لا يعطي استخدام نسبة مالية واحدة أو مجموعة محدودة من النسب صورة شاملة عن الأداء المالي، بل يجب استخدام مجموعة متكاملة من النسب وربطها بوسائل تحليل أخرى.

ولتسهيل عملية التحليل وتحقيق دقة أكبر في تفسير النتائج، تم تصنيف النسب المالية ضمن مجموعات متجانسة، بحيث تخدم كل مجموعة هدفا تحليليا محددا. ومن أهم هذه المجموعات: **نسب السيولة** التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، **نسب الربحية** التي تعكس كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح، **نسب النشاط** التي تقيم كفاءة استغلال الأصول، **نسب التمويل** التي توضح القدرة التمويلية للأصول الثابتة بموارد المؤسسة.

5. التقييم باستخدام النسب المالية وفق التصنيف التالي: تصنف النسب المالية إلى الفئات التالية:

1.5 نسب السيولة (Liquidity Ratios):

- **التعريف:** نسب السيولة هي مؤشرات مالية تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، اعتمادا على الأصول المتداولة المتاحة لديها.
- **مبدأ التقييم:** تعتمد نسب السيولة على تقييم الملاءة قصيرة الأجل، أي مدى كفاية الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة دون التعرض لمخاطر التعثر المالي.

2.5 نسب الربحية (Profitability Ratios):

- **التعريف:** نسب الربحية هي مؤشرات مالية تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها واستغلال مواردها المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- **مبدأ التقييم:** تعتمد نسب الربحية على تقييم كفاءة الأداء المالي والقدرة على توليد الأرباح من المبيعات، الأصول، أو حقوق الملكية.

3.5 نسب النشاط (Activity Ratios):

- **التعريف:** نسب النشاط هي مؤشرات مالية تستخدم لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها وإدارة مواردها التشغيلية لتحقيق حجم مناسب من المبيعات أو الإيرادات.
- **مبدأ التقييم:** تعتمد نسب النشاط على تقييم الكفاءة التشغيلية وسرعة دوران الأصول، أي مدى فعالية استغلال الموارد المتاحة.

4.5 نسب التمويل / المديونية (Financing or Leverage Ratios):

● **التعريف:** نسب التمويل هي مؤشرات مالية تستخدم لقياس هيكل التمويل في المؤسسة، ومدى اعتمادها على مصادر التمويل الذاتية أو الخارجية، وخاصة الديون.

● **مبدأ التقييم:** تعتمد نسب التمويل على تقييم المخاطر المالية والملاءة طويلة الأجل، من خلال تحليل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها طويلة الأجل وتحمل أعباء الديون.

وبالنسبة للعلاقة التقديرية لكل فئة من النسب موضحة مع التفسير في الجدول التالي:

النسبـــــــــــة		العلاقـــــــــــة	التفسيـــــر
نسب السيولة	السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة × 100	النسبة المعيارية: > 01 أو 100 % أي امكانية الأصول المتداولة عند تحولها إلى سيولة تغطية الخصوم المتداولة.
	السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة – المخزونات) / الخصوم المتداولة × 100	النسبة المعيارية: > 0.5 أو 50 % امكانية الأصول المتداولة عدا المخزونات عند تحولها إلى سيولة تغطية الخصوم المتداولة بالنصف.
	السيولة الجاهزة (الفورية)	استخدامات الخزينة / الخصوم المتداولة × 100	النسبة المعيارية: تتراوح بين 25 %-35 % إمكانية السيولة الجاهزة لدى الشركة تغطية الخصوم المتداولة في الحدود المعيارية.
نسب التمويل	نسبة التمويل الدائم (نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة)	الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة × 100	النسبة المعيارية: > 01 أو 100 % امكانية الموارد الثابتة تغطية (تمويل) الاستخدامات الثابتة
	نسبة التمويل الخاص	الموارد الخاصة / الاستخدامات الثابتة × 100	النسبة المعيارية: > 01 أو 100 % امكانية الموارد الخاصة تمويل الاستخدامات الثابتة
	نسبة الاستدانة المالية	(ديون مالية + خزينة الخصوم) / الأموال الخاصة × 100	النسبة المعيارية: 0.5 أو 50 %

	نسبة الاستقلال المالي	الموارد الخاصة / الموارد الثابتة × 100	النسبة المعيارية: 0.5 أو 50 %
نسب النشاط	**دوران المخزونات (مؤسسة تجارية)**	**معدل دوران المخزونات** = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط مخزون البضاعة متوسط المخزون = (مخ1 + مخ2) / 2	المعدل المتوسط لبيع البضاعة خلال السنة (عدد مرات تصريف البضاعة خلال السنة)
		مدة دوران المخزونات (البضاعة) = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة × 360	مدة تصريف البضاعة
	دوران المخزونات	**معدل دوران المواد واللوازم** = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة / متوسط مخزون المواد واللوازم	عدد مرات خروج المواد واللوازم من المخازن والموجهة للتصنيع في المتوسط
		مدة دوران المواد واللوازم = متوسط مخزون المواد واللوازم / تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة × 360	المدة المتوسطة لبقاء المواد واللوازم في المخزن حتى يحين موعد التصنيع

	(مؤسسة صناعية)	**معدل دوران المنتجات المصنعة** = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة / متوسط مخزون المنتجات المصنعة **مدة دوران المنتجات المصنعة** = متوسط مخزون المنتجات المصنعة / تكلفة إنتاج المنتجات المباعة × 360	معدل تصريف (بيع) المنتجات المباعة، عدد مرات بيع المنتجات التامة الصنع خلال السنة المدة المتوسطة لبقاء المنتجات في المخزن حتى يحين موعد بيعها
نسب النشاط	دوران العملاء (الزبائن)	**معدل دوران العملاء** = المبيعات السنوية / متوسط ديون الزبائن **متوسط ديون الزبائن** = (رصيد أول مدة+ رصيد آخر مدة) / 2	عدد مرات تحصيل الشركة مستحقاتها المالية من الزبائن خلال السنة
		مدة دوران العملاء = متوسط ديون الزبائن / المبيعات السنوية × 360	مدة تحصيل الشركة مستحقاتها المالية من الزبائن خلال السنة
	دوران الموردين	**معدل دوران الموردين** = المشتريات السنوية / متوسط ديون الموردين **متوسط ديون الموردين** = (رصيد أول مدة+ رصيد آخر مدة) / 2	عدد تسديدات الشركة لديونها اتجاه الموردين خلال السنة
		مدة دوران الموردين = متوسط ديون الموردين	

		$\frac{\text{المشتريات السنوية}}{360} \times$	مدة تسديد الشركة لديونها اتجاه الموردين خلال السنة

النسبـــة		العلاقـــــة	التفسير
	دوران العملاء (الزبائن)		
	دوران الموردين		